مدى مساهمة سياسات الإنفاق العام الاستثماري وبرامج الحماية الاجتماعية في استهداف الفقر كأحد قضايا الأمن القومي المصري في ضوء رؤية مصر 2030

خالد عمر عبد العظيم [1] – السيد عطيه عبد الواحد[2] – نهي سمير دنيا[1] – ماجد محمد يسري الخربوطلي[3]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية الحقوق، جامعة عين شمس 3) معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات أكاديمية مصر.

المستخلص

يعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للأهداف الأممية للتنمية المستدامة وأهداف ورؤية الدولة المصرية (2030) وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة الفقر في مصر بوجه عام والريف المصري بوجه خاص إلا أن نسبة الفقر في تزايد مستمر بالرغم من انتهاج الحكومة المصرية العديد من برامج الحماية الاجتماعية، ولا شك أن لقضية الفقر انعكاسات خطيرة على الأمن القومي المصري. حاولت الدراسة التعرف على مفاهيم الفقر المتعددة ومؤشراته واهم أسباب وعوامل زيادة حدة الفقر في مصر خلال فترة الدراسة واقتراح العديد من الآليات لاستهداف الفقر. وانتهت الدراسة الى انه بزيادة نسبة الإنفاق العام الاستثماري وبخاصة (البنية التحتية، التعليم، الصحة) وتذليل العقبات أمام القطاع الخاص الصناعي وتوفير مناخ استثمار حقيقي يعتمد بشكل أساسي على مواجهة ومتابعة مشاكل الإنتاج وتعزيز فرص التعليم الجيد وذلك برفع مستوى الخدمات التعليمية الحالية وتدعيم التعليم التكنولوجي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وخلق المزيد من حزم البرامج الاجتماعية التي تساعد على توفير قدر من الحماية الاجتماعية للفقراء يمكن تحسين مؤشرات استهداف الفقر في مصر.

مقدمة

إن الإنسان هو صانع التنمية وهو من يجني ثمارها، وزيادة حدة الفقر تجعل المجتمع يفقد اهم مورد من موارده وهو المورد البشرى، فقضية الفقر كانت وما زالت من القضايا الهامة التي يهتم بها كل من الاقتصاديين والساسة ومتخذي القرار في أي مجتمع وقبل كل ذلك فقد أوصت جميع الأديان السماوية بالفقراء. وشرع الله سبحانه وتعالى الزكاة وهي ركن من أركان الإسلام في طريق تحقيق العدالة الاجتماعية والمساهمة في تخفيض حدة الفقر وجاءت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة تؤكد على أن خفض معدلات الفقر لابد أن تكون على قمة الأولويات في برنامج العديد من الدول وخاصة الدول النامية، وتؤكد الدراسات الإحصائية الخاصة بالفقراء على مستوى العالم إلى بعض الحقائق ومن أهمها زيادة حدة الفقر، وبشكل اكثر في الدول النامية ومنذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بدأ العديد من الدول النامية ومنها مصر انتهاج سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وكانت المنظمات الاقتصادية الدولية لها دور هام في تشكيل تلك البرامج وأهمها برامج الحماية الاجتماعية وان اختلفت الأدوات المستخدمة والآليات من فترة لأخرى وفقاً للعديد من المتغيرات والمحددات على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، لاستهداف قضية الفقر باعتبارها من أهم قضايا الأمن القومي المصري(هناء خير الدين وهبة الليثي،2007).

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مشكلة الدراسة

يعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للأهداف الأممية للتنمية المستدامة وأهداف ورؤية الدولة المصرية (2030)، حدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فمستوى الفقر هو مستوى الدخل الذى يكون كافياً لضمان مستوى غذائي مناسب للأسرة بالإضافة لتغطية متطلباتها الدنيا من المواد غير الغذائية، إن تقليل الفقر أو الحد منه هدف لا تختلف حوله المجتمعات والدول، وكذلك المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية، وقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إن نسبة المصريين تحت خط الفقر تمثل نحو 25.2% عام 2011 ثم قفزت الى 26.3% عام 2013 وفقاً للبيانات الواردة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة الفقر في مصر بوجه عام والريف المصري بوجه خاص إلا أن نسبة الفقر في تزايد مستمر حيث زادت نسبة السكان تحت خط الفقر القومي من 27.8%عام 2015 إلى 32.5% عام 2017 وفقاً لبيانات البنك الدولي مما يشير إلى الزيادة المستمرة في معدلات الفقر بالرغم من انتهاج الحكومة المصرية العديد من برامج الحماية الاجتماعية ، ولا شك إن لقضية الفقر انعكاسات خطيرة على الأمن القومي المصري .

وتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي: **ما مدى مساهمة الإنفاق العام الاستثماري وبرامج الحماية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في مصر؟**

أهداف الدراسة

1. التعرف على مفاهيم الفقر المتعددة ومؤشراته والجوانب المختلفة لاستهداف الفقر في مصر خلال فترة الدراسة.
2. تحديد أهم الأسباب والعوامل في زيادة حدة الفقر في مصر خلال فترة الدراسة.
3. تقييم الآليات والأدوات التي تم استخدام ها لاستهداف الفقر في مصر خلال فترة الدراسة.
4. اقتراح العديد من الآليات لاستهداف الفقر باعتباره أحد أهم قضايا الأمن القومي.

فروض الدراسة

1-ساهمت برامج الحماية الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة المصرية لاستهداف الفقراء في تخفيف حدة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

2-توجد علاقة معنوية بين زيادة نسبة الإنفاق العام الاستثماري كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي وبين انخفاض معدلات الفقر في مصر.

الدراسات السابقة

دراسة "رشوان ، 2012" تقييم جهود التنمية البشرية في صعيد مصر (الفقر- الأمية- البطالة)، استهدفت الدراسة تقييم جهود التنمية البشرية في صعيد مصر (الفقر- الأمية- البطالة)، من خلال توضيح أهمية التنمية البشرية ومدي ارتباطها بالتنمية الاقتصادية وتأثير كلا منهما على الآخر في صعيد مصر. بالإضافة إلى توضيح وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تأخر التنمية البشرية في صعيد مصر. وأخيراً إيجاد حلول للقضاء على تراجع معدلات التنمية البشرية والاقتصادية في صعيد مصر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي ب استخدام الأسلوب التاريخي و التحليلي، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بينت الدراسة أن

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تقارير التنمية البشرية تشير إلي وجود ضعفاً شديداً في التوجه الجغرافي بأوجه التنمية نحو محافظات صعيد مصر مما أدي إلي زيادة معدلات الفقر بين طبقات المجتمع، وجود تدني شديداً في مؤشر التنمية البشرية بمحافظات صعيد مصر أو الوجه القبلي؛ وأن أدني خمس محافظات جميعها في صعيد مصر (الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج وبني سويف)، تعاني هذه المحافظات أيضاً من الضعف الشديد في خدمات البنية التحتية؛ أي ضعف الاستثمارات الموجه لها من جانب الدولة، وقد أوصت الدراسة توجيه وتخصيص الاستثمارات حسب المحافظات والأقاليم لتحقيق التكافؤ الاجتماعي، والعمل علي زيادة الترابط بين المناطق التنموية الجديدة والمناطق المأهولة، التوجه إلي التنمية من أسفل إلي أعلي لما يتيحه هذا الأسلوب من وسائل وسبل للتعرف علي طبيعة وحجم المشكلات القائمة ومن ثم توفير حلول ملائمه لها. تبني مشروعات قومية حقيقية بمحافظات صعيد مصر تتسم بأهداف واضحة ومحددة ووقت محدد وتوضع تحت مراقبة الجهات المختصة، وضع حوافز عالية تجذب القطاع الخاص للاستثمار في محافظات الصعيد، من خلال زيادة الحوافز النوعية والمالية الإيجابية للمشروعات الإنتاجية والخدمية (البنية التحتية) مع تيسير الإجراءات لإقامة المشروعات الاستثمارية؛ مع توفير فرص عمل جديدة للشباب، إنشاء هيئة أو وزارة تختص بإدارة شئون التنمية البشرية في مصر وذلك بدلاً من ترك معالجة التحديات والمعوقات بشكل موزع بين الهيئات أو الوزارات.

دراسة " غريب ، 2015 " رأس المال الاجتماعي وتحقيق الأمان الاجتماعي لفقراء الريف، استهدفت الدراسة تحديد واقع راس المال الاجتماعي لفقراء الريف، تحديد واقع الأمان الاجتماعي لفقراء الريف وتحديد العلاقة بين راس المال الاجتماعي والأمان الاجتماعي لفقراء الريف، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي من خلال تصميم استمارة استبيان، وكانت نتائج هذه الدراسة في ضرورة تدعيم الاعتماد علي الذات، ضمان دخل كافي للفقراء وضرورة إيجاد الثقة في الأفراد والمؤسسات.

دراسة " الوصيفى ، 2015 " دراسة اقتصادية لبرامج التنمية البشرية للفقراء بريف محافظة الشرقية، استهدفت الدراسة تقييم أهم مؤشرات التنمية البشرية في محافظة الشرقية، والتعرف على أهم برامج التنمية البشرية في محافظة الشرقية، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر في الفقر في عينة الدراسة، ومدى تخفيف برامج التنمية البشرية من حدة الفقر، ووضع تصور مقترح لزيادة فاعلية برامج التنمية البشرية. ولتحقيق تلك الأهداف أجريت الدراسة في ثلاث قرى بمركزي الحسينية وبلبيس بمحافظة الشرقية (ميت حبيب– البكارشة– قصاصين الشرق) ب استخدام طريقة المعاينة الطبقية متعددة المراحل وبلغ حجم العينة 182 مفردة، وقد استخدمت الدراسة طريقتي التحليل الوصفي والكمي متمثلة في تقدير المتوسطات والنسب المئوية ومربع كاى وتحليل التباين، وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض في كل من مؤشرات الصحة والتعليم في محافظة الشرقية بمقارنتها بالجمهورية وكذلك بمقارنتها بالمعدلات العالمية، مما يعكس القصور في برامج التنمية البشرية المنفذة، وكذلك تبين من نتائج نموذج لوجيت أن معامل التحديد بلغ نحو 80.93. مما يفسر أن نحو 80.9% من فقر الأسرة يرجع للعوامل التالية سن رب الأسرة، عدد سنوات تعليم رب الأسرة، عدد سنوات تعليم الأم، حيازة الأرض الزراعية، إجمالي الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية، المشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، الانفتاح الجغرافي والثقافي، المشاركة في المشروعات التنموية، ممارسات الحفاظ على الموارد المتاحة، حالة المسكن، وجود دورة المياه منفصلة، نوع الصرف الصحي، مصدر مياه الشرب ومتوسط قيمة فاتورة الكهرباء والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، كما اتضح ارتفاع متوسط درجة الرضا عند غير الفقراء عن الفقراء في جميع أنواع الخدمات الموجودة بالقرية وان كان هذا الارتفاع ليس بنسبة مرتفعة، وتشابه الفقراء وغير الفقراء في نسبة درجة الرضا لمعظم محاور الخدمات الموجودة بالقرية مع

نسبة اختلاف بسيطة في الخدمات الاجتماعية ، وربما يرجع ذلك لتشابه قرى العينة في مستوى الخدمات، واتضح من اختبار T العلاقة العكسية بين درجة رضا أفراد العينة عن الخدمات المتاحة بالمجتمع ودرجة الفقر.

دراسة " حسن ، 2016 " شبكات الأمان الاجتماعي كمدخل للتخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، استهدفت الدراسة تحديد أشكال الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، تحديد دور شبكات الأمان أهمية التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، تحديد الوسائل التي تستخدمها شبكات الأمان أهمية التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، تحديد المعوقات التي تواجه شبكات الأمان أهمية التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور شبكات الأمان أهمية التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف. واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي و المنهج العلمي ب استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين وعددهم (18) مفردة، والمسح الاجتماعي لعينة من المستفيدين من وحدات الضمان الاجتماعي بمركز أبوتيج وعددهم (327) مفردة وذلك من خلال تصميم استمارات الاستبيان، أوضحت نتائج الدراسة صحة فروض الدراسة كاملاً ومؤداه وهي: من المتوقع أن يكون مستوى الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف مرتفع، من المتوقع أن يكون مستوى دور شبكات الأمان أهمية التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف متوسط، توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف ودور شبكات الأمان أهمية التخفيف منه، توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الديموجرافية لفقراء الريف وتقديرهم لمستوى الاستبعاد الاجتماعي لديهم، توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الديموجرافية لفقراء الريف وتقديرهم لدور شبكات الأمان أهمية التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لديهم.

دراسة " الخربوطلى ، 2016 " مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة الفقر في مصر، تمثلت المشكلة الرئيسية للدراسة في إن نموذج التنمية الاقتصادية المتبع في مصر خلال فترة الدراسة (1991 – 2013) يفتقر الى جوانب اجتماعية أساسية، وبخاصة التوزيع العادل لعوائد التنمية، وان مشكلة الأمان الاجتماعي لتخفيض حدة الآثار السلبية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصاد ي والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي لم ينجح في السيطرة على زيادة معدلات الفقر، ثم الاعتماد على المنهج الاستنباطي، وانتهت الدراسة إن نموذج التنمية الاقتصادية المتبع في مصر خلال فترة الدراسة يفتقر الى جوانب اجتماعية أساسية أهمها توزيع عوائد التنمية بشكل عادل ورغم التحسن الذى طرا على المؤشرات النقدية والمالية إلا أن تحسن هذه المؤشرات لم يواكبها تحسن في المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصري بل واكب ذلك ضغطها النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية وما زال الفقراء يعانون من الأمية والمرض وعدم توافر المشكلة الصحية وسوء التغذية، وانتهت الدراسة الى عدة توصيات أهمها وجوب إعادة تخفيض الإنفاق العام لحساب الفقراء وتغير الرؤية النمطية للحكومة في النظر لزيادة السكان باعتبارها المشكلة الأساسية في عدم شعور المواطنين بزيادة معدلات النمو وان يتم الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها اهم الموارد الاقتصادية.

دراسة " عبد الهادى ، 2018" بعنوان آليات مقترحة في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر لمواجهة الفقر في الريف المصري، هدفت الدراسة الى توضيح إمكانية مواجهة الفقر في الريف المصري من خلال مفاهيم الاقتصاد الأخضر. واستهدفت الدراسة أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي. كما استهدفت أسلوب الانحدار المتعدد على البيانات الثانوية المنشورة من قبل بعض الأجهزة المحلية كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات بعض المنظمات الدولية كالبيانات الواردة من تقرير الأمم المتحدة، والبنك الدولي عن التنمية في العالم. شملت عينة الدراسة 28 محافظة على مستوى مصر. وانتهت الدراسة إلى أن البطالة من أهم أسباب زيادة حدة الفقر في مصر وانتهت الدراسة الى

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

عدة آليات هامة مقترحة لمواجهة الفقر في الريف المصري أهمها تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تجميع الحيازات الصغيرة المتجاورة، استخدام عوائد استثمار أموال الأوقاف والمساعدات للقضاء على الفقر، إقامة مشروعات واستصلاح الأراضي والاهتمام بالمشروعات الصغيرة مع أهمية الرقابة والمتابعة على تنفيذ المشروعات التي تقام على الأراضي المستصلحة.

دراسة "عبد العزيز ، 2018" بعنوان برنامج مقترح لمحددات الضمان الاجتماعي في مصر لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، استهدفت الدراسة التعرف على محددات الضمان أهمية مصر ومعوقاته وحاولت الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات أهمها ما مدى توافق سياسات الضمان أهمية مصر مع المعايير الدولية للضمان الاجتماعي وما هي محددات الضمان أهمية مصر وما هي معوقاته؟ وكيف يمكن تعزيز دور الضمان أهمية تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء المعايير الدولية. واتبعت الدراسة منهج "دراسة الحالة " كما استعانت أيضاً بالمنهج المقارن. وانتهت الدراسة الى عدة نتائج منها إن السياسات المالية لنظام الضمان الاجتماعي المصري لا تتوافق مع معيار الاستدامة المالية والضريبية وان قيمة المعاشات في مصر لا تتوافق مع معيار الملائمة الاجتماعية والاقتصادية، فقيمة المعاشات منخفضة ولا تواكب معدلات التضخم وبالتالي ف هي غير كافية لضمان مستوى معيشي كريم وانتهت الدراسة الى عدة توصيات منها. تعزيز الرقابة والتنظيم والمساءلة والشفافية من خلال تعزيز دور المؤسسات الرقابية وتعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية ودعم عملية رسم السياسات ووضع القرار من خلال تعزيز المنهج التشاركي في التخطيط الإستراتيجي للصناديق ونظام متابعة الأداء المؤسسي. وقد خرجت الدراسة من برنامج مقترح لتطوير أداء صناديق الضمان الاجتماعي، وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، يتضمن عدة محاور أهمها التعديل التشريعي، الاستقلالية المالية، الحوار الوطني التوافقي، تطوير الموارد البشرية، دعم عملية رسم سياسات وضع القرار.

الإطار النظري

مفهوم الأمن القومي :يشير مفهوم الأمن القومي الى تأمين الدولة من التهديدات والأخطار الخارجية أو الداخلية حماية للمصالح الوطنية ومن ذلك حماية الحدود، ضمان استقرار النظام الداخلي، توفير أمان المواطنين وممتلكاتهم، التصدي لمختلف التهديدات الأمنية بمستهدف استدامة الاقتصاد والموارد الوطنية. ف الأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد، والعلاقات الدولية، ونظم الحكم، وغيرها.

التعريف اللغوي الاصطلاحي لمفهوم الأمن: في اللغة هو نقيض الخوف، فالمفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلاله بالشعور بالأمان ببعديه النفسي والجسدي، ومع تطور الحياة أصبح ينظر للأمن على انه مسالة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

التعريف اللغوي الاصطلاحي لمفهوم القومي: القوم يعنى الرجال وهو لفظ جمعي لا واحد له، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه وتربطهم ثقافة واحدة وعلاقات تضامن ونسب وتلك الروابط تنشئ ما يسمى بالقومية، ف الأمن القومي له أبعاد (اقتصادية – عسكرية – دبلوماسية – اجتماعية) .

وقد عرفه ارنولد ولفرز عالم السياسة الدولية السويسري عندما قال: يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير معناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم الى هجوم .

الخلاصة: يشير مفهوم الأمن القومي إلى، قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مفهوم الفقر :تُعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الإنسانية التي تعتقد الكثير من الدراسات بأنها من محركات التغيير، والتي قد تتجاوز حدود المشكلة لتصبح مصدر تهديد للأمن والسلام. لهذا فإن الحكومات والمؤسسات الدولية قد أولت هذه الظاهرة كُل اهتمامها، حتى أصبح موضوع الحد من ظاهرة الفقر أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة. فظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور فمن الملاحظ أن ظاهرة الفقر موجودة في كل دول العالم، ولكن الفقر موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة، وكذلك فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة. فيختلف علماء الاقتصاد والاجتماع حول مفهوم الفقر، فمسألة التعريف الموحد للفقر ما زالت عالقة؛ وذلك لارتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها، مثل تدني المستوي الصحي والتعليمي، الجهل، ضيق السكن، المرض، والإعاقة الجسدية والعقلية، كما أن الفقر يبقي مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلي الموت أحياناً ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل مثلاً، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت علي مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر (امين.2005).

ويعرف البنك الدولي الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضاً الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحيًا وخلافه، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها (البنك الدولي – تقرير التنمية في العالم.2010).

وقد ذُكر مفهوم الفقر أيضاً في " خرائط الفقر 2013 " علي انه عدم القدرة علي الوصول إلي حد أدني من الاحتياجات الأساسية للوصول إلي مستوي معيشي لائق في المجتمع "و الاحتياجات الأساسية قد تكون حاجات مادية؛ كالطعام، السكن، الملابس، المياه النقية ووسائل التعليم والصحة، أو حاجات غير مادية ولكن يصعب قياسها مثل حق المشاركة، والعدالة الاجتماعية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2013).

ويمكن القول إنه لا يوجد مفهوم محدد وموحد للفقر، بل يوجد مفهوم يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث المكان الجغرافي والزمن الذي يتم تحديده حسب المعايير التي تكون لها صلة وثيقة بالفقر بحد ذاته، فالفقر مثلاً داخل مصر يختلف من منطقة إلى أخرى، حيث أن الفقر في الحضر يختلف عنه في الريف. وبهذا يمكن القول أنه لا يمكن تحديد مفهوم معين ودقيق يثبت كل المعايير التي لها صلة بمفهوم موحد للفقر، و بهذا يكون الفقر في مصر غير محدد بمعاييره التي تساعد لقياس دقيق ومطلق وتحليل أدق للوصول في النهاية إلى نتيجة تكون مطابقة للواقع المعاش و يتقبلها كل من أراد التطلع عليها، ومن هنا يمكن تغير كلمة الفقر بمستوى الرفاهية فهي أدق في تحديدها لمستوى الفقر في مصر كما هو مستعمل في الدول الأجنبية والذي وضعه البنك الدولي و المنظمة العالمية للتنمية.

قياس الفقر (المنظمة العربية للتنمية الصناعية. 2005): يساعد قياس الفقر على المستويين المحلى والدولي على اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بتوجيه الموارد نحو الحد من الفقر، وتقرير التقدم الذى يتم إنجازه في مجال التخفيف من شدته ووطأته، ويقاس الفقر بثلاث طرق أساسية:

* النهج اللاتجاهي باستخدام مؤشر منفرد مثل: الدخل أو الاستهلاك

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

* النهج التأشيرى متعدد الأبعاد حيث يتم تجميع عدة مؤشرات ضمن مؤشر منفرد للفقر كما هو الحال في دليل التنمية البشرية، ودليل الفقر البشرى.

* نهج الاتجاهات متعددة الأبعاد حيث يتم استخدام مؤشرات متعددة لتصنيف الفقراء.

يعتبر النهج اللاإتجاهى باستخدام مؤشر الدخل أو الاستهلاك الأكثر شيوعا واستخدام ا في قياس وتحديد حالة الفقر. فالفرد يعتبر فقيرا إذا انخفض مستوى استهلاكه أو دخله عن الحد الأدنى الضروري للوفاء باحتياجاته الأساسية ويطلق على الحد الأدنى غالباً "خط الفقر" Poverty Line ويمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير. ومن ثم كل من يقع على هذا الخط أو دونه يصنف على إنه من الفقراء.

المناهج المستخدمة في قياس الفقر: تهدف منهجيات قياس الفقر إلى التعرف علي حجم الظاهرة ودرجة انتشارها بين فئات المجتمع ومدي شدتها، فالخطوة الأولي خاصة بالإلمام بهذه المشكلة والإحاطة بها عن طريق تشخيصها وتحديد الفئات المتضررة (الفقراء) وتبيان خصائصهم الاقتصادية و الاجتماعية، أما الخطوة الثانية فيتم من خلالها جمع المعلومات التي تم الحصول عليها علي المستوي الفردي للتعبير عن مدي انتشار الفقر في المجتمع وشدته.

وقد ذكر البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ثلاثة مناهج لقياس الدخل، وهي (البنك الدولي – تقرير التنمية في العالم.2010).

أ-**<u>منهج يعتمد علي منظور الدخل:</u>** يعتبر الشخص فقيراً من منظور الدخل؛ إذا كان مستوى دخله يقل عن خط الفقر المحدد، ويعرف هذا الخط بأنه مقدار الدخل الذي بدونه لا يمكن للفرد الحصول على كمية الغذاء الذي يؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لبقائه حياً، ولا يشمل الكساء والنقل والمأوى، والعلاج، بل الغذاء فقط؛ وهو ما يعرف بخط الفقر المدقع. وهناك خطوط مختلفة للفقر المدقع؛ فهناك الخط العالمي للفقر المدقع. وهناك خطوط الفقر الوطنية، وهي التي تتبناها الدول نظرا لاختلاف أسعار المواد الغذائية من بلد إلى آخر، ليس هذا فحسب، بل اتخذت الدولة الواحدة عدداً من خطوط الفقر، واحدا يمثل خط الفقر الخاص بسكان الريف وآخر يمثل خط الفقر الخاص بسكان المدن؛ نظراً لاختلاف الأسعار بين الريف والحضر، واختلاف مكونات الوجبة الغذائية بين سكان الريف وسكان الحضر. وخط ثالث يمثل خط الفقر الوطني، وهو المتوسط الحسابي لخط فقر سكان الريف وخط فقر سكان الحضر. وبذلك اعتمدت بلدان كثيرة خطوطاً للفقر بها لرصد التقدم المسجل في معدل انتشار الفقر. وغالباً ما يحدد خط الفقر الشامل من حيث الحصول على الدخل الكافي من أجل الحصول على كمية محددة من الغذاء.

وعلى هذا فإن تعريف الفقر وفقا لمؤشر الدخل بأنه: حالة عدم الحصول على دخل يؤمن للإنسان الغذاء اللازم لبقائه على قيد الحياة. ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاف في الفكر الإسلامي من جهة أنه الحد الذي لو قل عنه دخل الفرد أصبحت حياته في خط.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ب- منهج يعتمد على الحاجات الأساسية: يعتبر الشخص فقيراً امن منظور الحاجات الأساسية؛ إذا كان محروما من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية؛ من الغذاء، الملبس، المسكن، والحاجة إلي التعليم والصحة ...وغيرها من الحاجات الأساسية التي يتعين على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير، وهو يسلم أيضاً بالحاجة إلي توفير العمالة والمشاركة.

ويتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية، ولكنه لا يهدد حياته، عكس النوع الأول، وهو الفقر المدقع، الذي يهدد حياة الإنسان.

ج- منهج يعتمد علي منظور القدرة: من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل ... وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر، فواضعو هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له؛ وبالتأكيد فإن هذا المفهوم للفقر توصلوا إليه بعد دراسة ممتدة في الزمان ومتعمقة في المجتمع الفقير للعوامل المشتركة بين الفقراء من حيث واقعهم وما أوصلهم إلى هذا الحال.

وهذا التعريف تتبناه الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي أعطى للتنمية البشرية تعريفاً يؤدي تحقيقه في الواقع العملي إلى القضاء على الفقر بشكل كبير؛ حيث إن التنمية البشرية هي، عملية توسيع الخيارات أمام البشر كما أن توفير الرعاية الصحية من شأنه أن ينتج رجلاً سليم الجسم قوي البنية قادراً على العمل في أي مجال مهما كانت مواصفات البنية المطلوبة، بعكس الرجل ضعيف البنية الذي لا يستطيع العمل إلا في المجالات التي لا تهم فيها البنية القوية. أما الحصول على دخل مرتفع فهو يفسح أمام الشخص شراء الغذاء الغني بالمركبات الضرورية لبناء الجسم.

ويوفق هذا النهج بين فكرتي الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث إن الحرمان النسبي من حيث الدخول والسلع يمكن أن يؤدي إلى حرمان مطلق في القدرات الدنيا.

خط الفقر ومؤشرات قياسه: يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تعرف امتداداً متواصلاً، وهو مشكلة اجتماعية واقتصادية ذات تأثير كبير على الفرد والمجتمع، لهذا اتخذت وسائل علمية كثيرة لتحديد نسب الفقر وقياسه.

- **أسلوب خط الفقر**: يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر، فالأفراد الذين يكون دخلهم تحت مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم فقراء، والأفراد الذين يكون دخلهم أعلى من مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم غير فقراء. فخط الفقر يعين مستوى محدد من الدخل أو الإنفاق أو الأرقام القياسية، وهذا المستوى يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء. أي إنه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيراً إذا هبط عنه، وعليه فإن إحدى طرق قياس الفقر تتمثل في تحديد عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان. وهي تتمثل في مؤشرات الفقر وأهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر.

يتطلب تطبيق هذا الأسلوب، بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية.

وقد تعددت خطوط الفقر التي تستخدم في عملية قياس وتحديد الفقر؛ وذلك حسب مفاهيم الفقر وتعاريفه المختلفة، فهناك خط الفقر المطلق والذي يستند في تقديره إلى الاحتياجات الأساسية اللازمة للأسرة، وخط الفقر النسبي والذي يتم

تقديره على أساس موقع الفرد أو الأسرة بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه، وكذلك هناك خط الفقر المدقع أو الشديد والذي يتم تقديره على أساس تكلفة الحاجات الضرورية لضمان البقاء على قيد الحياة وفيما يلي بعض أنواع خطوط الفقر.

خط الفقر: هو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للأغذية والبنود غير الغذائية للفرد أو الأسرة، ويعرف كذلك على أنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.

خط الفقر المطلق: هو تكلفة السلع المطلوبة لإشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة وغيرها؛ سواء للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.

ويعرف كذلك بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية وغير الغذائية.

خط الفقر المدقع: فيمثل تكلفة تغطية الحاجات الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته؛ سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.

كما يعرف خط الفقر المدقع بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه اقتصادي والبنك الدولي بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، وبمعدل يومي يقدر ب 2250 سعرة حرارية لكل فرد.

خط الفقر النسبي: يحدد وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10 بالمائة من السكان الأدنى دخلاً، وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت إلى آخر.

خط الفقر الثابت: هو الذي وضعه البنك الدولي حيث يحدد بمقدار دولار واحد للحد الأدنى أو دولارين للحد الأعلى في اليوم، وفقاً للقوة الشرائية المعادلة لعام 1985، وفي عام 2008 تحدد خط الفقر بدولار وربع يومياً. وإن تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر.

مفهوم استهداف الفقراء والهدف منه وأساليبه:

(1) <u>يعرف استهداف الفقراء على أنه:</u>

- عملية تحديد الفئات الفقيرة المستحقة لتوجيه مزايا برامج المساندة الاجتماعية.
- عملية تحديد مجموعة مستهدفة باعتبارها مستحقة للاستفادة من البرامج الاجتماعية. ومن ثم يصبح تحديد الفئات المستحقة لا تقتصر فقط على الفقراء؛ وإنما يمكن أن يتمثل في كل من (الفئات الأكثر تعرضاً للوقوع في الفقر، أو كبار السن، أو فئات المرضي، أو الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية).
- استخدام أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتوجيه الموارد المحدودة لمجموعة مستهدفة يتم تحديدها على إنها تقع أسفل خط الفقر.

ومما سبق يمكن وضع تعريف شامل للاستهداف على إنه تحديد مجموعة مستهدفة يتم توجيه الموارد العامة لها سواء في صورتها النقدية أو العينية دون غيرها، بحيث يمكن التمييز بين المستحقين وغير المستحقين لهذه الموارد.

كما تُعرّف سياسة الاستهداف من جهة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأنه: مجموعة من الأنشطة والإجراءات المصممة لأغراض معينة والتي تضمن، أو على الأقل تؤدي إلى زيادة ملحوظة في إمكانية استفادة المجموعات المحددة

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

من الفقراء – النساء والرجال بشكل متساوٍ – من المبادرات الإنمائية المقدمة لهم، وتقليص خطر عدم استفادة السكان الأقل فقراً بالقدر الصحيح، في الوقت نفسه.

(2) **الهدف من الاستهداف:** التمكن من التفرقة بين الأفراد الفقيرة والأفراد غير الفقيرة، وذلك لكي يتسنى للأسر الفقيرة فقط الاستفادة من البرامج الاجتماعية الموجهة لمساعدتهم وبالتالي يتم استبعاد غير الفقراء. وتكمن أهمية الاستهداف في توجيه الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى الأفراد المستحقين لها؛ ويعرف المستحقون أو المستهدفون على أنهم المتضررين من برامج الإصلاح الاقتصادي في الأجل القصير.

(3) **أساليب الاستهداف (الليثى، البرادعى، 2006):** تنقسم أساليب الاستهداف إلى مجموعتين رئيسيتين:

- الاستهداف بالمفهوم الواسع : **Broad Targeting**: وتعنى إتاحة المساندة الاجتماعية للجميع دون استهداف جماعة بذاتها ودون الاعتماد على معايير معينة لمستوى الدخل لتحديد الفقراء، وذلك يعنى عدم الوصول للفقراء كأفراد وإنما الوصول إليهم عن طريق السلع والخدمات التي تمثل أهمية نسبية لهم، وذلك عن طريق توجيه الإنفاق العام نحو مجالات بعينها يتفق علي أهميتها بالنسبة للفقراء. ومن أمثلة هذا الاستهداف برامج إتاحة الخدمات الصحية، التعليم وبرامج دعم الغذاء (مثل دعم رغيف الخبز). يعاب على هذا الأسلوب ارتفاع معدل التسرب بشكل أكبر بسبب وصول المساندة للفقراء وغير الفقراء على حد سواء.
- الاستهداف بالمفهوم الضيق :**Narraw Targeting** يهتم هذا الأسلوب باستهداف مجموعات بعينها من الأفراد طبقاً لمعايير وآليات معينة.

إجراءات الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي من خلال تجميع وتحليل كل المعلومات والبيانات المتاحة عن متغيرات الدراسة.

مصادر البيانات

البيانات الثانوية المنشورة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات بحث الإنفاق والاستهلاك والدخل لأعداد متفرقة خلال الفترة (1995–2021)، البيانات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي – الأمم المتحدة)، الإصدارات والتقارير الشهرية والسنوية (البنك المركزي المصري) أعداد متفرقة، البيانات الرسمية الصادرة من وزارة المالية المصرية، وزارة التخطيط، وزارة التضامن الاجتماعي ، وزارة التموين).

نتائج الدراسة

حجم وتطور وتوزيع الفقر في مصر

- خطوط ومقاييس الفقر في مصر: يعبر عن خط الفقر برقم معين من عملة الدخل أو إنفاق الأسرة والذي يعد بمثابة الحد الأدنى لما يكون عليه دخل الأسرة أو إنفاقها الاستهلاكي الفعلي (البنك الدولي 1990).

ويواجه تحديد وصياغة خط الفقر صعوبة تتمثل في هل سيتم تحديده وفق مؤشر الدخل أم الإنفاق وعند الاتفاق على المؤشر فكيف سيحدد رقم خط الفقر، ومن جانبنا نفضل تحديد خط الفقر بدلالة الدخل باعتباره الأساس الذى يحدد الإنفاق، ويعد اكثر شمولاً منه كما أن إنفاق قدر من المال خلال مدة معينة لا يعبر عن القدرة المالية والاقتصادية للأسرة والفرد، فقد ينبع هذا الإنفاق من مصادر غير دورية كالاقتراض والإعانات وبيع الأصول، وقد لا يعبر الإنفاق عن الواقع فقد ينخفض

بحصول الأسر على دعم السلع والخدمات ومن ثم فقد يكون الفرد أو الأسرة فقيراً لانخفاض إنفاقه عن خط الفقر المعلن على الرغم من زيادة إنفاقه الحقيقي الناجم عن حصوله على السلع المدعومة، لكن تكمن ميزة دلالة الإنفاق كمؤشر لتحديد الفقر في صدور بحوث ميزانيات الأسر بالعينة بأرقام الإنفاق وليس الدخل، وهو ما يفضى لتوافر بيانات الإنفاق أكثر من الدخل .**(laithy , ali 2000)**

وتتعدد أساليب تحديد الرقم المستخدم لخط الفقر سواء استخدمنا دلالة الدخل أو الإنفاق لتحديده، وقد حدد تقرير البنك الدولي عام 1990 خط الفقر باحتساب تكلفة كمية من السلع الغذائية الشائعة للاستهلاك في الدولة . محل الدراسة . والتي تكفل توافر الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لمزاولة الأفراد نشاطهم اليومي العادي.

وتعد مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية لأعوام 1992/1991، 96/95 وحتى 2013/2012، والتي أجريت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أهم المصادر الرئيسية لبيانات قياس الفقر وفق مؤشرات الدخل والاستهلاك بجانب مسح ميزانية الأسرة عام 92/81 وكذا الدراسات من خلال المعهد الدولي لبحوث سياسة الغذاء بالاشتراك مع وزارة التموين والتجارة ووزارة الزراعة وكذلك مسح الأسرة المعيشية المتكامل متضمنا استهلاكها عام 1997 مصادر لبيانات قياس الفقر.

- **تطور الفقر في مصر خلال الفترة (1995–2021):** يعتمد معظم الفقراء على العمل وهو الأصل الإنتاجي الوحيد الذى تمتلكه، وتشير الدراسات والإحصائيات إلى تعدد صور البطالة في الاقتصاد المصري بين سافرة بكافة صورها ومقنعة وأدى تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات إلى تزايد حدة البطالة نظراً لتراجع النمو الاقتصاد ى وبلغ معدل البطالة (9.6%) في الفترة بين 1990/ 1991 . 1995 / 1996 حيث عانى سوق العمل من الاختلالات بين جانبي العرض والطلب نظراً للسياسات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصاد ى مما فاقم من مشكلة البطالة بالإضافة للتحيز لصالح رأس المال على العمل وذلك بتحول السياسة الاستثمارية.

جدول رقم (1): مؤشرات الفقر في مصر قبل وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال التسعينات من القرن الماضي

السنة	الفقر بناءً على حد الفقر الأعلى	فجوة الفقر بناءً على حد الفقر الأعلى	الفقر بناءً على حد الفقر الأدنى	فجوة الفقر بناءً على حد الفقر الأدنى
1981/1982	33.5%	6.5%	18.2%	3.5%
1990/1991	39%	10.8%	20.3%	4.3%
1995/1996	45%	12.8%	22.5%	5.0 %

المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات وتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. أعداد متفرقة.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الفقراء سواء بناء على حد الفقر الأعلى أو حد الفقر الأدنى ارتفعت بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي واتباع سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما حدثت أيضاً زيادة في فجوة الفقر بناءً على حد الفقر الأعلى أو حد الفقر الأدنى بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وإتباع سياسات صندوق النقد الدولي.

ورغم تحسن ظروف العمل في مصر خلال الفترة 1998– 1999 إلا أن الفقر زاد حسب بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2000/99، 2005/2004، 2009/2008، 2011/2010 فرغم انخفاض معدل البطالة من 11.7% في 1998 إلى 8.3% في 2006 وارتفاع الأجور بنحو 4% سنويا، ورغم كل ذلك زادت نسبة الفقر في مصر من 16.7% من السكان في 1998 إلى 19.6% في 2005 إلى 21.6% في 2009 (حسب تقرير التنمية البشرية في 2010) إلى 25.2% في 2011/2010.

جدول رقم (2): تطور نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية الفترة من 2000/1999 حتى 2013/2012

السنة	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع
1999/2000	16.7	2.9
2004/2005	19.1	3.1
2008/2009	21.6	6.1
2010/2011	25.2	4.8
2012/2013	26.3	4.4

المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (2013/2012) الموقع الرسمي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **http//www.capmas.pov.eg.pape.e.pdf**

وبتحليل البيانات الخاصة ببحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2013، نجد على الرغم من ارتفاع معدلات النمو خلال الفترة من 2004–2005 حتى 2011/2010 إلا أن نسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومي في حالة ازدياد حيث ارتفعت النسبة من 16.7% في عام 2000 لتصل في عام 2013 إلى 26.3% أما نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع كانت 2.9% زادت حدتها لتصل في 2009 إلى 6.1% لتبدأ في الانخفاض خلال السنوات التالية لتسجل 4.4% خلال عام 2013.

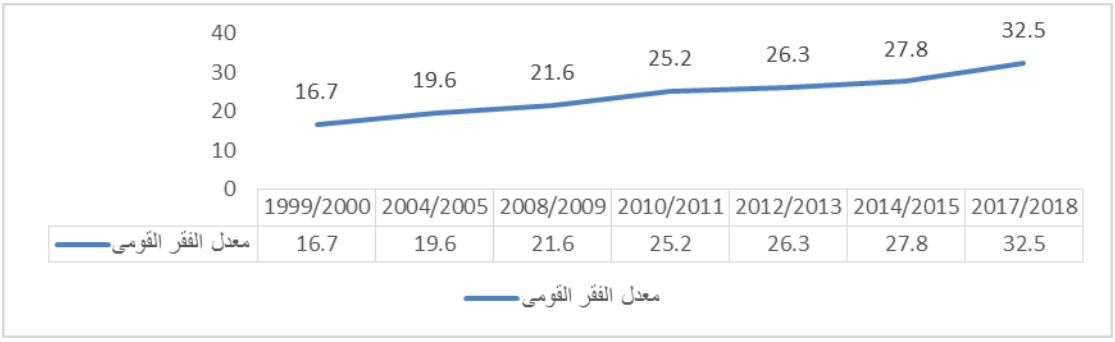

شكل رقم (1): تطور معدل الفقر عند خط الفقر القومي في مصر خلال الفترة من 2000/1999 إلى 2018/2017

المصدر: بحث الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018/2017.

حيث يتضح زيادة نسبة الفقراء عند خط الفقر القومي بشكل طردي لتصل إلى أعلى معدل له 2018/2017 مقارنة بالسنوات السابقة منذ العام 2000/1999

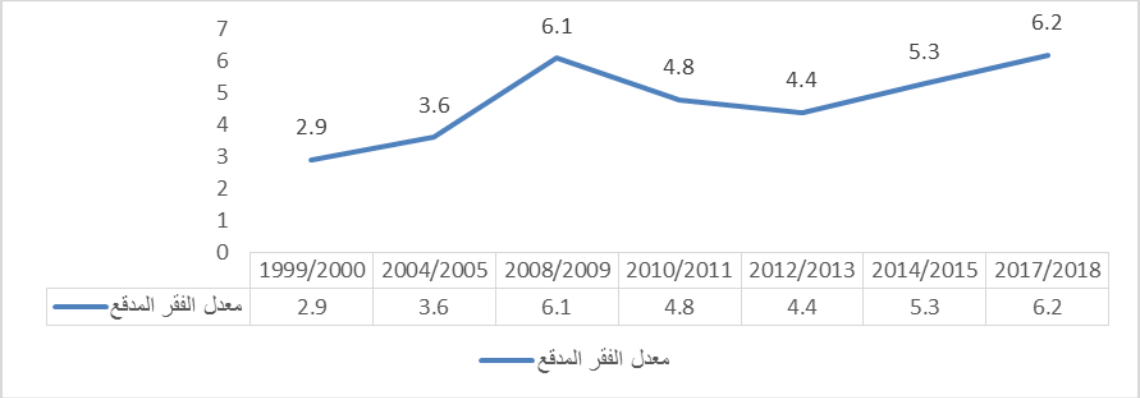

شكل رقم (2): تطور معدل الفقر عند خط الفقر المدقع في مصر خلال الفترة 2018/2017-2000/1999

المصدر: بحث الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018/2017.

وأما عن الفقر في المحافظات فوفقًا لبحث الدخل والإنفاق الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء 2017/ 2018 نجد أن نسبة الفقراء تصل إلى أعلى مستوياتها في أسيوط حيث بلغت 66.7% مقابل 66% عام 2015 ويليها محافظة سوهاج حيث بلغت نسبة الفقراء بها 59.6% مقابل 55.8 % عام 2015 ونجد أن 21.1% من السكان في محافظة القاهرة من الفقراء مقابل 17.5% عام 2015.

وكذلك وفقًا لبحث الدخل والإنفاق الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لنفس الفترة لا يزال 52% من سكان الريف بالوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء ولايزال ثلثي الفقراء يسكنون في الريف ويسكن 40.3 % من إجمالي الفقراء في ريف الوجه القبلي.

- **توزيع وانتشار الفقر في مصر:**

جدول رقم (3): مقاييس الفقر وتوزيعها على الأقاليم المصرية في الفترة 2005/1996

2005			2000			1996			
P2	P1	Po	P2	P1	Po	P2	P1	Po	الأقاليم
0.2	0.9	5.7	0.3	0.9	5.1	0.8	2.6	13.1	الأقاليم الحضرية
0.3	1.4	9	0.2	0.9	6.3	0.3	1.3	8.3	حضر الوجه البحري
0.5	2.4	16.7	0.3	1.6	11.8	0.9	3.5	21.5	ريف الوجه البحري
1.2	3.8	18.6	1.2	3.9	19.3	0.5	1.8	10.8	حضر الوجه القبلي
2.4	8.1	39.1	1.8	6.6	34.2	1.5	5.4	29.3	ريف الوجه القبلي
1	3.6	19.6	0.8	3	16.7	0.9	3.4	19.4	إجمالي الجمهورية

source: world Bank-Arab Republic of Egypt, poverty assessment update, social and economic development Group, MENA, report, No,.39885 Egypt, 2007, vol,1,p.4

ويظهر من الجدول أن الفقر المطلق ((po. الفقراء تحت خط الفقر . زادت نسبتهم من 19.4% إلى 19.6% بين عامي 1996، 2005 على الرغم من انخفاضها إلى 16.7% في عام 2000 وكانت أقل نسبة بحضر الوجه البحري يليها الأقاليم الحضرية وكانت أعلاها نسبة في ريف الوجه القبلي وهو ما يؤكد أن مشكلة الفقر بالوجه القبلي تمثل مشكلة كبيرة، أما بالنسبة لمؤشر فجوة الفقر 1P . أي مقدار الحد الأدنى من الأنفاق اللازم لنقل الفقراء من تحت خط الفقر إلى أعلاه . نلاحظ زيادته من 3.4%إلى 3.6 في عامي 1996، 2005 على الرغم من انخفاضه إلى 3% عام 2000 وأما مؤشر 2p حدة الفقر والذى يقيس تفاوت توزيع الفقراء تحت خط الفقر فكان 0.9%، 0.8%، 1% في 1996، 2000، 2005 على التوالي.

جدول رقم (4): معدلات وتوزيع الفقر حسب المناطق في عام 2009/2008

	المعدلات			التوزيع			توزيع عدد السكان
	الفقر المدقع	الفقر	الفقر القريب	الفقر المدقع	الفقر	الفقر القريب	
المحافظات الحضرية	1.1	6.0	10.3	2.8	4.6	9.1	**17.0**
حضر الوجه البحري	0.7	6.8	14.2	1.2	3.6	8.6	**11.5**
ريف الوجه البحري	2.7	16.6	21.8	12.5	24.0	36.1	**31.8**
حضر الوجه القبلي	6.8	21.7	19.7	11.6	11.3	11.8	**11.5**
ريف الوجه القبلي	18.1	46.1	23.9	71.5	55.8	33.2	**26.6**
حضر الحدود	1	4.5	10.9	0.1	0.2	0.6	**1.0**
ريف الحدود	4.3	20.5	24.4	0.3	0.5	0.7	**0.5**
إجمالي الجمهورية	6.7	22.0	19.2	100	100	100	**100**

Source: wold Bank- Arab Republic of Egypt poverty in Egypt 2008-2009, social and economic development Group, Middle east and north Africa, report no, 60249 Eg, 2011, p.5

ويشير الجدول رقم (4) الخاص بمعدل الفقر في مصر حسب المناطق خلال عام 2009/2008 على أن 19.2 % من المصريين بالقرب من الفقراء وأن 22% هم من الفقراء ويعانى 6.7% من الفقر المدقع، فنجد أن حوالى 46% من ريف الوجه القبلي هم من الفقراء أي ما يقرب من نصف ريف الوجه القبلي وحوالى 18% من ريف الوجه القبلي يعانون من الفقر المدقع وحوالى 24% يعانون من الفقر القريب وبالتالي لا تزال مشكلة الوجه القبلي تحتل الصدارة في مشكلة الفقر.

بمعنى أن المناطق الريفية بصفة عامة سواء الحضارية أو القبلية لديها أعلى معدل لانتشار الفقر في مصر.

وباستعراض الجدول رقم (5) فنجد أن أعلى نسبة للفقراء مازالت في ريف الوجه القبلي كما تزايدت من 43.7% في عام 2008/ 2009 لتصل إلى 49.4% في عام 2013/2012 في حين بلغت 51.5% عام 2011/2010 أما في حضر الوجه القبلي لم يختلف كثيراً عن ريف الوجه القبلي ارتفعت النسبة من 21% عام 2009/2008 لتصل إلى 27% في عام 2013/2012 بينما شهدت مناطق المحافظات الحضرية والوجه البحري ارتفاعا في مستويات الفقر 2011/2010 و 2013/2012 لتصل 16% تقريباً، بل أن ريف الحدود أيضاً شهد ارتفاعا ملحوظاً حيث ارتفعت نسبة الفقراء من 23% عام 2009/2008 إلى 46% عام 2013/2012 وبالطبع فإن عدم الاستقرار الأمني في المناطق الحدودية بعد ثورة يناير 2011 قد أثر على معدلات النمو الاقتصادى والبطالة في تلك الأماكن مما انعكس سلباً في زيادة الفقر.

جدول رقم (5): توزيع الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية خلال الفترة 2008 حتى 2013

الأقاليم	2008/2009	2010/2011	2012/2013
المحافظات الحضرية	6.9 %	9.6 %	15.6 %
حضر الوجه البحري	7.3 %	10.3 %	11.7 %
ريف الوجه البحري	16.7 %	17 %	17.4 %
حضر الوجه القبلي	21.3 %	29.5 %	26.7 %
ريف الوجه القبلي	43.7 %	51.4 %	49.4 %
حضر الحدد	4.8 %	3.6 %	11.4 %
ريف الحدود	23.2 %	33.3 %	46.6 %
إجمالي الجمهورية	21.6 %	25.2 %	26.3 %

المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2013/2012 الموقع الرسمي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **http://www.capmas.gov.eg/pepl/a.pdf**

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

والخلاصة أنه لم تنجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في استهداف ظاهرة الفقر حيث ساهم ضعف الأداء الاقتصادي في تدنى مستويات الدخول، وتصاعد نسبة التضخم من 4% إلى 4.7% ثم 7.2% و 8.6% خلال السنوات المالية 2003/2002، 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006 على التوالي وتزايدت نسبته لتصل في 2008/2007 إلى 20.2% وهذا هو أعلى معدل له منذ أوائل التسعينات نظراً لتزايد أسعار السلع الغذائية عالمياً وانتقال أثر هذه الزيادة في أسعار السلع الأخرى، مما افضى لانخفاض درجة الاكتفاء الذاتي منها وزيادة وارداتها، وعلى الرغم من تزايد النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من 4.6% إلى 6.9% ثم 7.1%، إلى 7.2% في السنوات المالية 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007 على التوالي، إلا أنه لم يستهدف الفقر ويتوازن بين الريف والحضر ومحافظات الوجه البحري والقبلي حيث لوحظ تحيز هذا النمو لصالح الأغنياء وعدم تمكين الفقراء من الخروج من بوتقة الفقر.

تطور معدلات نمو الناتج المحلى والدخل القومي والإنفاق خلال الفترة (1995–2021):

- **<u>تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995–2011):</u>** شهدت الفترة 1992/1991– 2001/2000 تطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي وكانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضة حيث قدرت بحوالي 1.9% عام 1991 نتيجة لتطبيق السياسات، ثم اتجهت معدلات النمو للارتفاع بعد ذلك الى أن وصلت الى 5.9% 1999 وتعرضت تلك الفترة للعديد من الصدمات سواء الخارجية أو الداخلية ومن ثم شهدت الفترة تذبذباً مع معدلات نمو الناتج (هناء خير الدين – الليثى 2007) أما خلال فترة الدراسة 2003/2002– 2011/2010 فقد بدأت معدلات نمو الناتج في الارتفاع متزامنة مع سلسلة السياسات الاقتصادية متضمنة السياسة الضريبية بصدور القانون رقم 91 لسنة 2005، وقد بدأت المعدلات في الارتفاع من 3.1% عام 2003/2002 حتى بلغت 7.2% عام 2008/2007.

جدول رقم (6): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003/2002 –2011/2010

الفترة	معدل نمو قطاع الزراعة%	معدل نمو قطاع الصناعة%	معدل نمو قطاع الخدمات%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى%
2002	3.6	3.59	2.82	2.37
2003	3.48	1.46	4.14	3.2
2004	2.76	2.8	5.71	4.1
2005	3.26	3.7	5.65	4.47
2006	3.25	10.52	5.72	6.84
2007	3.68	7.5	7.97	7.1
2008	3.35	7.2	8.37	7.16
2009	3.17	5.62	4.42	4.67
2010	3.47	4.58	5.98	5.15

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات دورية سنوات متفرقة.

بعد التعثر والتباطء الذي مرت به عملية الإصلاح الاقتصادي والذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي في بداية فترة الدراسة، شهد الاقتصاد المصري مرحلة جديدة بحكومة وسياسات جديدة عام 2004 لمحاولة معالجة المشكلات الاقتصادية واضعة تحفيز النمو الاقتصادي نصب عينيها، ولذلك قامت بتحديث القطاع المالي وكذلك إصلاحات في قطاع الضرائب في محاولة لتحفيز النمو ونتج عن الإصلاحات ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحها الجدول

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

رقم (6) حيث ارتفع معدل النمو من 2.37% عام 2002 إلى 4.1% عام 2004 ليصل إلى متوسط 7% خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2008 واعتبر هذا المعدل واحد من أعلى المعدلات التي شهدتها المنطقة خلال الحقبة الزمنية الأخيرة وقد استمر هذا الأداء الجيد حتى النصف الأول من عام 2008 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 7.2% في النصف الأول من العام المالي 2008/2007 ونتيجة لركود الاقتصاد العالمي الذي بدأ في نهاية عام 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية فنجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 7.1% عام 2008 إلى 4.67% عام 2009، ولكن نستطيع القول بأن الحزم التحفيزية أدت إلى انتعاش الطلب والتخفيف من حدة الركود وقد انعكس ذلك على ارتفاع معدل النمو عام 2010 ليصل إلى حوالي 5.15%، وفيما يخص توزيع هيكل الناتج على مستوى القطاعات فقد شهد قطاع الزراعة تراجعًا في نسبة مساهمته في الناتج نتيجة لإهمال الدولة في القطاع الزراعي، وبالعكس تزايدت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج خلال الفترة أما فيما يخص قطاع الخدمات فنجد تزايد مساهمته إلى ما يقرب من 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

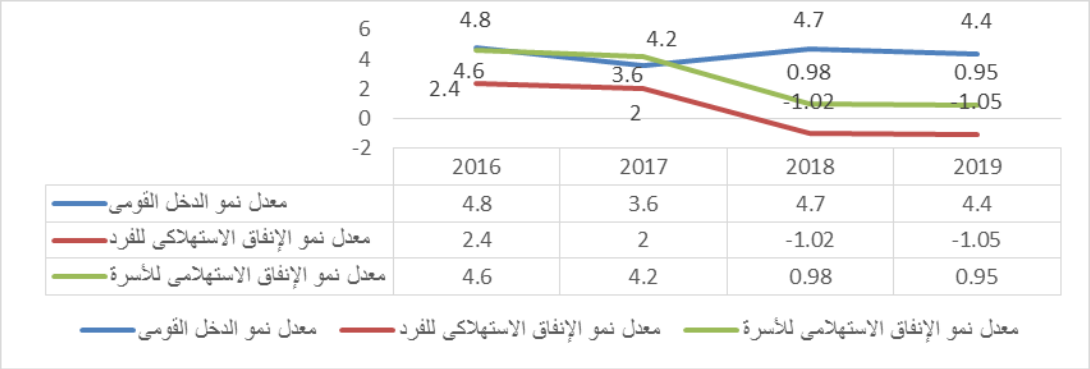

شكل رقم (3): معدل نمو الدخل القومي، معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي للفرد والأسرة (%)

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية العالمية.

الآثار التوزيعية والتنموية للاستثمار العام "الإنفاق الحكومي" واستهداف الفقر: يعد الاستثمار العام أحد أدوات السياسية المالية التي يمكن من خلالها التأثير على النمو، وعدالة التوزيع، وتشير عدة دراسات إلى أن عجز الموازنة العامة للدولة يدفعها إلى اتخاذ سياسية مالية متشددة لا يستطيع التفريط في الاستهلاك العام (مدفوعات الفائدة، تحويلات الضمان الاجتماعي، ...) بينما يتحمل الاستثمار العام هذا الانخفاض في الموازنة العامة، مما جعل البعض يطلقون على الاستثمار العام أنه معزز للدورات الاقتصادية من ناحية أخرى فإن توزيع الدخول الحقيقية بين أفراد المجتمع لا يتوقف على حجم الدخل النقدي الصافي، الذي يحصل عليه كل فرد من أفراد المجتمع فحسب، وإنما يتوقف على ما يعود على الفرد من المنافع نظير قيام الدولة بالإنفاق العام، ومن هنا كان من الممكن للسياسات المالية أن تعيد توزيع الدخل عن طريق تغيير نصيب الفرد أو الفئة من منافع الإنفاق العام، فاستنادًا إلى تحديد الفئات التي يتوجب رفع دخولها الحقيقية لكي يتم تحقيق عدالة التوزيع والوصول إلى هيكل توزيع الدخل القومي المستهدف تقوم الدولة بتصميم سياساتها الاتفاقية بحيث يعود النصيب الأكبر من منافع الإنفاق الحكومي على تلك الفئات التي تريد أن ترفع دخولها الحقيقية وعلى ذلك فإن النفقات العامة قد تؤدي إلى خلق دخول جديدة، وهذه هي ما تعرف بالنفقات الحقيقية وأنها قد تؤدي إلى تحويل جزء من الدخول القائمة من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى، وهي ما تعرف بالنفقات التحويلية. وبالتالي تدخل في مرحلتين:

1. توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه "التوزيع الأولى".
2. إدخال ما تراه من تعديلات لازمة من الناحية السياسية و الاجتماعية – وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي أو التوزيع النهائي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة – أو فيما بين فروع الإنتاج أو فيما بين الأقاليم المختلفة.

تطور نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وأثره على استفادة الفقراء في مصر خلال الفترة (2002-2021): من المعلوم أن الاستثمار هو أحد المحركات الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع تبعاً لذلك أن تكون هناك علاقة قوية ومستقرة نسبياً بين الاستثمار والناتج، حيث شهدت نسبة الاستثمارات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً شديداً خلال فترة الدراسة، والجدير بالملاحظة هو التراجع النسبي المضطرد للاستثمارات العامة رغم الزيادة المطلقة سواء بالنسبة لجملة الاستثمارات المنفذة أو للناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت انخفاضا متتالياً خلال الفترة من 2003/2002 حتى 2007/2006 حيث بدأ الانخفاض من 9.9% عام 2005/2004 إلى 8.5% في عام 2006/2005 ثم 8.2% في عام 2007/2006، وثبتت عند 8.2% خلال عام 2008/2007، كذلك شهدت الاستثمارات العامة للدولة كنسبة من الاستثمارات الكلية تراجعاً ملحوظاً اعتباراً من العام 2005/2004 وقد وصلت إلى 51.9% واستمر تراجعها حتى وصلت إلى 35.3% للعام 2008/2007 وقد شهد معدل الاستثمار تراجعاً ليصل إلى 38.1% خلال العام 2011/2010 .

ولا شك أن انخفاض الإنفاق العام الاستثماري قد يؤثر على كفاءة ونوعية الخدمة المقدمة في كل مشروعات البنية التحتية الأساسية – المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل – والأهم هو التأثير السلبي على قطاعي التعليم والصحة ومن جانب آخر فإن تراجع الاستثمارات في البنية التحتية والاستثمار البشري يترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي.

وقد أثر انخفاض الاستثمار العام على استفادة الفقراء من الخدمات العامة وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي لعام 2007 عن الفقر في مصر حيث كان هناك تباين بين استفادة الفقراء وغير الفقراء والمناطق الحضرية والريفية من هذه الخدمات، فمثلاً بالنسبة لمياه الشرب النقية كانت الاستفادة في المناطق الحضرية 96.3، 82.03 لغير الفقراء والفقراء على التوالي، في حين كانت بالمناطق الريفية 75.4%، 55.4% لغير الفقراء والفقراء على التوالي، وبالنسبة للصرف الصحي كانت الاستفادة بالنسبة للمناطق الحضرية 86.96%، 58.86% والمناطق الريفية 29.61%، 16.13% لغير الفقراء والفقراء على التوالي.. وبالنسبة للكهرباء كانت 99.9%، 98.96% و99.32%، و97.76% في الحضر والريف وغير الفقراء والفقراء على التوالي، وتعكس هذه الأرقام إشكالية أخرى تتمثل في وجود فجوة في تقديم الخدمات بين الريف والحضر مما يؤثر سلبياً على كلاً من النمو وعدالة التوزيع.

جدول رقم (7): معدلات نمو الاستثمار العام في قطاعات الزراعة والبنية التحتية والتعليم والصحة خلال الفترة 2003/2002 – 2011/2010

السنة %	القطاع الزراعي	قطاع البنية التحتية	قطاع التعليم	قطاع الصحة
2003	9.4	41.2	6.5	3.3
2004	9.5	65.6	4.9	3.5
2005	7.7	16.9	3.6	3.2
2006	6.9	4.7	3.2	2.3
2007	5.00	27.5	3.1	2
2008	4.0	70.99	3.3	2.4
2009	3.5	24.34	4	2.8
2010	2.9	17.27	2.7	2.2

المصدر: وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة، سنوات متفرقة.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وبتحليل الهيكل القطاعي للاستثمار العام من خلال البيانات بالجدول رقم (7) يلاحظ تزايد معدل نمو الإنفاق العام على البنية التحتية، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الاستثمارات العامة في البنية التحتية إلى الناتج المحلي الإجمالي مازالت تعتبر ضعيفة نسبياً. أما فيما يتعلق بالاستثمار في القطاع الزراعي فعلى الرغم من أهمية الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي وذلك للحد من الفقر والبطالة و الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها من انخفاض الأجور وغير ذلك فنلاحظ الانخفاض الملموس في الاستثمار الزراعي كنسبة من إجمالي الاستثمارات العامة من 9.4% عام 2003 إلى 2.95% عام 2010 ويعطي ذلك مؤشراً واضحاً على استهداف النمو أكثر من العدالة وخفض الفقر.

ورغم الزيادة المطردة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الإنفاق العام فإن نصيب التعليم من جملة الإنفاق العام قد تراجعت من حوالي 16% عام 2005/2004، 12.5% عام 2007/2006 ثم إلى أقل من 12% عام 2008/2007. ويزداد إدراكنا لسوء الحال عندما نعلم أن النسب السابقة جميعها تقل بشكل واضح عن نظيرتها في بعض الدول الأخرى مثل تونس والمغرب مثلاً، حيث يصل نصيب الإنفاق العام على التعليم من جملة الإنفاق العام فيها إلى نحو 25% فأكثر، وحيث يبلغ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي 7.4% و5.9% في هاتين الدولتين على الترتيب (اشرف العربي 2008) ومن ناحية أخرى فقد انخفض الإنفاق الجاري وكذلك تقلص حجم الإنفاق الاستثماري في ظل نقص الموارد المالية لشراء السلع اللازمة للعملية التعليمية وصيانة المنشآت التعليمية وتدهور البنية الأساسية للمدارس والجامعات، ولتعويض هذا النقص لجأت الدولة لزيادة الرسوم على كافة مراحل التعليم وهو ما يحد من مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وزيادة تكلفة التعليم على الأسر مما أدى إلى زيادة نسب التسرب من التعليم خاصة وأن تكلفة الفرصة البديلة للتعليم الحكومي الابتدائي أعلى، كما أن عائد هذا التعليم للفقراء والطالب منخفض **(Abdelfadil.1982)**وهو ما يفسر عزوف أبناء الأسر الفقيرة عن التعليم الأساسي لارتفاع تكلفته لهم والتي تمثل حوالي 3% من دخل الأسرة بجانب تكاليف الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية مقارنة بنسبة 1.45 % للأسر مرتفعة الدخل، ومع انخفاض جودة التعليم يتسرب الفقراء منه، أضف إلى ذلك الانحياز للتعليم العام في الإنفاق العام على حساب التعليم الفني المتوسط **world bank.2002))** كما يتحيز الإنفاق العام على التعليم لصالح الأقاليم غير الفقيرة حيث تستفيد المناطق الحضرية أكثر من غيرها منه كماً ونوعاً حيث ينال (3.7%) منه مقابل (31.25) للأغنياء .**(El- Bardi.2005)**

وانعكس ذلك في زيادة نسبة الأميين حيث بلغت 42% عام 2006 كما بلغت هذه الفئة من قوة العمل 40% في تعداد 2006، ويتصل بهذا المستوى التعليمي المتواضع انخفاض متوسط عدد سنوات التعليم للسكان 15 سنة فأكثر إلى نحو نصف المتوسط المحقق في بلاد مثل كوريا وإسرائيل (إبراهيم العيسوى 2010).

ويزداد الأمر سوءاً إذا علمنا أنه وفقاً لتعداد 2006 فقد بلغ نسبة الذكور 51% من إجمالي عدد السكان البالغ 72.8 مليون نسمة، وأن 57% منهم يعيشون في الريف، وأن نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة) حوالي 65% من إجمالي عدد السكان، وهي أعلى نسبة منذ تعداد 1976، ويعني هذا التركيب العمري وفقاً لنظرة الديموجرافيون أن مصر تمر بما يعرف بمرحلة "الهبة الديموجرافية" وهي المرحلة التي يرتفع فيها نسبة السكان في سن العمل إلى أقصى حد ممكن، وتنخفض فيها معدلات الإعالة وهي مرحلة تاريخية يصعب تكرارها وأن حسن استغلالها من خلال سياسات التعليم والتدريب والاستثمار يؤدي إلى إحداث التوازن المستهدف في تحفيز النمو المستدام وتحقيق عدالة التوزيع.

ومن المؤشرات التي تعبر عن حالة رأس المال البشري عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان، لقد بلغ هذا العدد 493 باحثاً في مصر خلال الفترة 1990–2005، بينما بلغ المتوسط 1927 في حالة الأردن و1013 في تونس. وفيما يتعلق بإنتاجية عنصر العمل في مصر، فقد أشارت دراسات متعددة إلى انخفاضها، وطبقاً لتقديرات العيسوي لمعدلات نمو

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وإنتاجية العامل في الاقتصاد المصري وفي قطاعاته الرئيسية خلال الفترة من 1982–2002 تبين أن إنتاجية المشتغل على المستوى القومي قد زادت بمعدل يتراوح بين 1.35 – 1.6% فقط سنوياً، وهو معدل منخفض جدًا (إبراهيم العيسوى 2007).

ورغم اتساع شبكات الأمان الاجتماعي خاصة المعاشات الاجتماعية إلا أنها عانت من سوء التوجه للفقراء والمحتاجين، حيث زادت نسبة الفقر في مصر من 16.7% من السكان في 2000/1999 إلى 19.6% في 2005/2004 ثم إلى 21.6% في 2008 – 2009 ثم إلى 25.2% في 2011/2010.

والخلاصة أنه تتعدد الأسباب التي تزيد من حدة الفقر في مصر ولكن أهمها السياسات الاقتصادية وبخاصة السياسة المالية، حيث لم تنجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في استهداف ظاهرة الفقر، فقد ساهم ضعف الأداء الاقتصادي في تدني مستويات الدخول، وتصاعد نسبة التضخم من 4% إلى 4.7% ثم 7.2%، 8.6% خلال السنوات المالية 2003/2002، 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006 على التوالي وتزايدت نسبته لتصل في 2008/2007 إلى 20.2% وهذا هو أعلى معدل له منذ أوائل التسعينات نظراً لتزايد أسعار السلع الغذائية عالمياً وانتقال أثر هذه الزيادة في أسعار السلع الأخرى، مما أفضى لانخفاض درجة الاكتفاء الذاتي منها وزيادة وارداتها، وعلى الرغم من تزايد النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من 4.47% إلى 6.84% ثم 7.15% إلى 7.16% في السنوات المالية 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007 على التوالي، إلا أنه لم يستهدف الفقر ويتوازن بين الريف والحضر ومحافظات الوجه البحري والقبلي حيث لوحظ تحيز هذا النمو لصالح الأغنياء وحصولهم على الاستثمارات المنتجة وعدم تمكين الفقراء من الخروج من بوتقة الفقر.

وتبين بتقدير الفقر في مصر في إطار المقارنات الدولية أن مقياس انتشار الفقر في مصر أعلى مما يمكن أن يكون عليه، وذلك في ضوء المقارنة مع دول أخرى في نفس التصنيف الاقتصادي/الإقليمي، ويوجد تحيز واضح في توزيع نتائج النمو لغير صالح الفقراء.

سببت ثورة 25 يناير 2011 العديد من التأثيرات السلبية أدت إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي في مصر حيث عانى من تفاقم الاختلالات الهيكلية به، والتأثير على أهم مؤشراته الكلية ومؤشرات التعامل مع العالم الخارجي.

تأثرت مؤشرات الاقتصاد الكلية والتي كان أبرزها تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وعدم استقراره وذلك لاعتماده الأكبر على قطاعات اقتصادية متأثرة بالعوامل الخارجية والأزمات مثل قطاعات السياحة والاستخراجات وقناة السويس، كذلك الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتحويلات المصريين من الخارج بشكل كبير، كذلك دائماً ما كان الاستهلاك هو المحرك الرئيسي للنمو للاقتصاد المصري يقابله انخفاض مساهمة الصادرات والاستثمار المحلى، ليصل معدل النمو إلى 1.8% عام 2011 بعدما كان 5.1% عام 2010 ومن ثم إلى 4.3% بحلول عام 2016. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

بالإضافة إلى عدم استقرار معدل التضخم وكان أغلب التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد المصري تضخم مستورد يحدث نتيجة عدم وجود إنتاج محلى كافي وخفض قيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع فاتورة الواردات، حيث ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 11.8% عام 2011 بعدما كان 10.1% عام 2010 ومن ثم ارتفع ليصل إلى 14% عام 2016، وارتفاع معدل البطالة نتيجة زيادة عدد الخريجين والعمالة عن استيعاب سوق العمل فارتفع معدل البطالة من 8.9% عام 2010 ليصل إلى 11.8% عام 2011 ووصل إلى 12.4% عام 2016، وارتفاع معدل النمو السكاني أكثر من الموارد

الترقيم الدولي الموحد للطباعة 0826-1110 ISSN
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المتاحة والإنتاج وعدم زيادة متوسط دخل الفرد كذلك ضعف جودة الخدمات المقدمة للسكان من تعليم وصحة ومياه وكهرباء وغاز وصرف صحى لاسيما في الريف وتفشي العشوائيات. (تقرير البنك المركزي المصري. أعداد متفرقة).

هذا بجانب استمرار عجز الميزان التجاري، وبالرغم من اللجوء في كثير من الأوقات لتحرير سعر الصرف بشكل مدار إلا أن مرونة الصادرات لخفض قيمة العملة المحلية في مصر ضعيف، فتحرير سعر الصرف واستمرار خفض قيمة العملة يؤدى لارتفاع فاتورة الواردات بشكل أكثر مرونة مقارنة بالصادرات وبالتالي استمرار العجز في الميزان التجاري في ظل عدم وجود إنتاج محلى كافي لتغطية الطلب المحلى ووجود فائض للتصدير، حيث بلغ حجم الصادرات 18.7 مليار دولار بعدما كان 27 مليار دولار عام 2010 وارتفع حجم الواردات ليصل إلى 57.4 مليار دولار عام 2016 بعدما كان 50.8 مليار دولار عام 2010 ليرتفع عجز الميزان التجاري من 23.8 مليار دولار عام 2010 ليصل إلى 38.7 مليار دولار عام 2016. (تقرير البنك الدولي 2010–2016).

ونتيجة لعدم وجود إنتاج حقيقي كافي فلم يتم خلق استقرار اقتصادي وشهد الاقتصاد تذبذب موجات التضخم وعدم القدرة الكافية على مواجهة الصدمات الخارجية، حيث كان النمو يعتمد بشكل كبير على مصادر ذات تأثير خارجي كالسياحة والاستثمار الأجنبي وخفض قيمة العملة لزيادة التصدير، ولم يستمر الأثر الإيجابي على المدى الطويل كذلك بسبب الفشل في وجود بيئة تنافسية، والفشل في التصدي للفساد، وعدم تحسن بيئة الأعمال، واستمرار البيروقراطية والمعوقات الإدارية، والإنفاق غير الرشيد من الحكومة.

شهدت فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (2016) تحسن في معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 4.2% عام 2017 وهو نفس معدل عام 2016 تقريباً، ومن ثم زاد ليصل إلى 5.3% عام 2018 ومن ثم إلى 5.5% عام 2019.

جدول رقم (8):معدل النمو الاقتصادي لأهم القطاعات الاقتصادية بمصر خلال الفترة (2019–2016) (%)

	الصناعة	الزراعة	السياحة	الاستخراجات	التشييد والبناء	قناة السويس	التعليم	الصحة	الاتصالات	تكنولوجيا المعلومات
2016	0.8	3.7	−28.5	−5.3	11.2	2.2	4.3	4.1	10.2	4
2017	2.1	3.2	3.9	−1.8	9.5	1.4	3.9	3.8	12.5	4.2
2018	4.8	3.1	37.7	7.7	10	9.5	3.5	3.5	14.1	3.3
2019	2.8	3.3	20	9.8	8.8	7.8	3.7	3.6	16.7	3.7

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية، 2016–2019.

يلاحظ أن أغلب النمو المحقق خلال تلك الفترة كان بسبب قطاعات تعتمد على المؤثرات الخارجية مثل السياحة والاستخراجات وقناة السويس، أو التشييد والبناء الذي شهد زيادة في معدل نموه بسبب زيادة حجم المشاريع المطبقة خلال تلك الفترة وتطوير البنية التحتية ولاسيما الأعوام 2018–2019 حيث تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع في حين لم تشهد القطاعات الهامة مثل الصناعة أو الزراعة معدلات نمو مرتفعة بل شهد قطاع الزراعة انخفاض طفيف يميل للثبات في معدل نموه وشهد قطاع الصناعة نمو طفيف عامي 2017و2018 ومن ثم عاود الانخفاض عام 2019، كذلك قطاعي التعليم والصحة شهدا انخفاض في معدل النمو.

ولقد شهدت تلك الفترة محاولات جعل الاستثمار والتصدير يقودان عجلة النمو بدلاً من الاستهلاك الذي كان دائماً القائد لعجلة النمو الاقتصادي في مصر، حيث شهد عامي 2018 و2019 تحسناً طفيفاً في مساهمة الاستثمار في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بعدما كان منخفضاً عام 2017، في حين شهد التصدير مساهمة سالبة للأعوام

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

2016 و2017 وتحسن طفيف في مساهمته عامي 2018 و2019، حيث شهدت تلك الفترة سياسات استهدفت خفض الاستهلاك مثل الإزالة التدريجية لدعم للطاقة وتحرير سعر الصرف وعلى الجانب الأخر محاولات لجذب الاستثمارات من خلال تحرير سعر الصرف وتحسين بيئة مناخ الاستثمار في مصر وتحسين البنية التحتية.

ولكن بالرغم من اتباع سياسة تحرير سعر الصرف فلم يشهد التصدير مساهمة ملحوظة أو بالقدر الكبير المتوقع كذلك لم يزد حجم الاستثمارات أيضاً بالحجم المتوقع.

على الرغم من أن تلك الفترة شهدت إتباع لسياسة تحرير سعر الصرف لأجل علاج العجز في الميزان التجاري بمحاولة استغلال خفض قيمة العملة الوطنية لزيادة الصادرات وخفض فاتورة الواردات، إلا أن الصادرات شهدت معدل زيادة طفيف لم يكن كافي لتحقيق فائض، بل استمرت زيادة الواردات بمعدل أكبر من زيادة الصادرات.

بدأ معدل التضخم بالانخفاض مع العام 2018 ليعود إلى ما كان عليه عام 2016 وواصل الانخفاض ليصل إلى 9.4% عام 2019، ويعود ذلك إلى بدء عمل محاولات لامتصاص التضخم من قبل البنك المركزي حيث تم رفع سعر الفائدة للإيداع والاقتراض، بالإضافة إلى تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لمنتجات محلية بديلة عن المنتج المستورد وتوفير كروت بنكية تتيح شراء المنتجات بالتقسيط من أماكن بيع منتجات محلية الصنع وجاء ذلك لمحاولة امتصاص التضخم المستورد الحادث بسبب عدم وجود إنتاج محلى كافي وبديل عن اغلب المنتجات المستوردة والتي ارتفعت أسعارها بشدة نتيجة تحرير سعر الصرف (التقرير السنوي للبنك المركزي المصري).

كما حاولت الدولة تقديم منتجات غذائية مدعمة في عدد من المبادرات ومحاولة وضع سقف للتسعيرة لوسائل النقل الأكثر استخدام اً كالميكروباص ووضع سقف تسعير أيضاً لعدد من السلع الغذائية الأساسية، لكن بوصول التضخم لمعدل 9.4% عام 2019 كان لايزال مرتفعًاً مقارنة بالعديد من دول العالم.

يمكن القول بأن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2016–2019 ربما ساهم في تحسين أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلى ولكن هناك بعض المؤشرات التي لم تستجب للتحسن مثل عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، كذلك كان النمو الاقتصادي المتحقق يعود لمساهمة القطاعات التي تتأثر كثيراً بالعوامل الخارجية والمحلية بالنسبة الأكبر في حين لم يشهد قطاعات هامة كالصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات المساهمة المرجوة منه بما يخلق إنتاج محلى حقيقي يكفى الطلب المحلى ويخلق فائض للتصدير لاسيما في ظل تطبيق سياسات مثل تحرير سعر الصرف.

مدى مساهمة برامج الحماية الاجتماعية في استهداف الفقر خلال الفترة (2014–2021): حاولت الدولة بذل العديد من الجهود من أجل معالجة مشكلة الفقر الذي زاد معدلاته في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتبارا من عام (2016)، حيث حاولت خلق حزمة من البرامج والمبادرات تساعد على توفير قدر من الحماية الاجتماعية للفقراء والطبقات المتضررة.

برنامج تكافل وكرامة: هو برنامج دعم نقدي مشروط تم تأسيسه منذ العام 2015، موجه للأرامل والنساء غير القادرات على الإنفاق على أسرهم، كذلك ذوي الإعاقة والمسنين ممن تنطبق عليهم الشروط، حيث بلغ عدد المستفيدين 2.5 مليون أسرة استفاد 86% منهم من برنامج تكافل و14% من برنامج كرامة بتكلفة بلغت 7 مليار جنيه، وارتفع عدد المستفيدين ليصل إلى 3 مليون أسرة عام 2020 بتكلفة بلغت 19 مليار جنيه.

برنامجي فرصة ومستورة: تم عمل المشروعين عام 2020 ليستهدف برنامج فرصة أفراد الأسر غير القادرين على العمل وتتراوح أعمارهم من 15–55 على ألا يكونوا من المستفيدين ببرنامج تكافل وكرامة أو معاش التضامن الاجتماعي، كذلك أفراد الأسر الذين رفضوا من برنامج تكافل وكرامة وهم من غير القادرين على الإنفاق ولكن قادرين على العمل، هدف

الترقيم الدولي الموحد للطباعة 0826-1110 ISSN
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

البرنامج إلى توفير 30000 فرصة عمل في 8 محافظات في الوجه القبلي، 50 ألف قرض ميسر لتوفير فرص عمل للمرأة المعيلة والعمل على توفير ما يقرب من 10 ألاف فرصة عمل في المناطق الصناعية وتوفير تدريب وتطوير لما يقرب من 20 ألف شاب في المهارات الحرفية، أما برنامج مستورة فيهدف إلى توفير تمويل يقرب من 4–20 ألف جنيه للمرأة المعيلة في عمر 21–60 عام وقادرة على العمل لكى تقوم بتأسيس مشروع صغير أو متناهي الصغر، ويكون في شكل معدات أو أدوات إنتاج وليس دعم نقدي.

برنامج 2 كفاية: يستهدف البرنامج الحد من التضخم السكاني، حيث يستهدف السيدات في أعمار 18–49 عام من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، حيث توجيه حملات موجهة للسيدات لعيادات تنظيم الأسرة وبلغت عيادات تنظيم الأسرة عام 2020 ما يقرب من 65 عيادة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية.

برنامج سكن كريم وبرامج دعم الإسكان الاجتماعي: تم تأسيس البرنامج عام 2017، ويهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأسر المستفيدة من تكافل وكرامة في المناطق الفقيرة وتأسيس سكن بديل للعشوائيات ورفع جودة التعليم والصحة، كذلك تم زيادة الدعم الموجه لبرامج الإسكان الاجتماعي الموجهة لمحدودي الدخل والشباب حيث زاد الدعم ليصل إلى 5.7 مليار جنيه عام 2020.

المنح والمزايا أثناء جائحة كورونا: تم تقديم عدد من المنح والمزايا الاجتماعية في ظل جائحة كورونا مثل زيادة عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة إلى 100000 مستفيد من الأسر، زيادة قيمة التحويلات النقدية من 18.5 مليار جنيه إلى 19.3 مليار جنيه، توفير منحة مخصصة للعمالة غير المنتظمة المتضررة من كورونا قيمتها 500 جنيه للفرد بإجمالي 2 مليار و400 مليون جنيه.

مبادرة 100 مليون صحة: مبادرة تهدف لتوفير عدد من الحملات الصحية للمواطنين منذ 2018 لتغطية أكثر من 50 مليون مواطن وتتضمن حملات لدعم صحة المرأة وأصحاب الأمراض المزمنة والأمراض الوراثية للمواليد والأطفال، كذلك علاج السمنة والقزم للأطفال، القضاء على فيروس سي، إنهاء قوائم الانتظار للجراحات العاجلة.

مبادرة أطفال بلا مأوى: يعمل البرنامج على توفير الحماية والملاجئ للأطفال بدون مأوى أو دمجهم بأسر ترعاهم، يوفر خدمات رعاية وتأهيل والدمج في المجتمع، تم عمل البرنامج نتيجة المسح الذي تم إجراؤه عام 2014 على مستوى الجمهورية واكتشاف وجود 16019 طفل بدون مأوى.

التأمين الصحي الشامل: منذ عام 2018 تم عمل برنامج التأمين الصحي الشامل ليتم تنفيذه على 6 مراحل بحيث يتم تغطية كافة المحافظات خلال 15 عام ليتم توفير كافة الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين، يتم تمويله من مصادر متنوعة مثل مساهمة المواطنين والحكومة وضرائب التبغ والرسوم على الطرق السريعة والاشتراك يكون حسب وظيفة المشتركين وتتكفل الدولة بغير القادرين.

مبادرة حياة كريمة: هو مشروع قومي يهدف لتطوير الريف المصري والذى يمثل النسبة الأكبر من الفقراء في مصر، تم البدء فيه من العام 2020، تهدف المبادرة إلى تحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للسكان بالريف من بنية تحتية، مياه وكهرباء، غاز طبيعي وصرف صحى، تحسين جودة التعليم والخدمات الصحية والرياضية والتثقيفية، توفير سكن ملائم ونشر الوعى المجتمعي، تأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، يستهدف قرى الريف البالغ عددها 4600 قرية بما تضمنه من نجوع ومراكز وعزب، يبلغ إجمالي عدد المستفيدين من المبادرة 58 مليون مستفيد وقد تكلف المشروع 700 مليار جنيه.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

برامج دعم الغذاء: تستمر الدولة في تقديم الدعم الغذائي للمواطنين الأكثر احتياجاً لاسيما دعم الخبز والسلع التموينية حيث يصل عدد الأرغفة المستحقة للمستفيدين حوالي 120 مليار رغيف سنوياً، ويبلغ عدد المستفيدين من دعم السلع التموينية 64 مليون فرد بواقع 50 جنيه للفرد بحد أقصى 4 أفراد على البطاقة التموينية، تم تخصيص ما يقرب من 87 مليار جنيه لدعم الخبز والسلع التموينية عام 2020 بزيادة عن عام 2019 بحوالي 3.2% حيث بلغت 84.5 مليار جنيه.

كذلك تحاول الدولة تطبيق عدد من السياسات مثل محاولات البنك المركزي لرفع سعر الفائدة في حالات تفاقم معدل التضخم ومحاولة الدولة توفير فرص عمل مؤقتة أو بعقود مؤقتة، كذلك توفير فرص عمل من خلال المشروعات القومية والقطاع الخاص.

ساعدت هذه الجهود ببداية التحسن في مؤشرات الفقر حيث وفقاً لبحث الدخل والإنفاق 2020/2019 انخفض معدل الفقر عند خط الفقر القومي إلى 29.7% وانخفض معدل الفقر عند خط الفقر المدقع إلى 4.5%، كذلك تحسنت حصة الدخل لأفقر 10% من السكان لترتفع إلى 4.2% بعدما كانت 3.8% عام 2018 وشهد معامل جيني ثبات عند 47% حيث نفس النسبة لعام 2018، كذلك وفقًا لبيانات البنك الدولي شهد مؤشر الفقر البشرى الثبات عند 82 مثل عام 2018، وشهد معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي للفرد والأسرة تحسن حيث ارتفع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي للفرد من 1.02% عام 2019 إلى 5.3% عام 2020، وارتفع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي للأسرة من 0.95% عام 2019 ليصل إلى 7.3% عام 2020، كذلك وفقًا لمؤشرات وزارة المالية تحسنت النسبة المئوية لإنفاق الحكومة على التعليم والصحة من موازنة الدولة حيث ارتفعت في إنفاقها على التعليم من 11.64% عام 2019 إلى 12.3% عام 2020، وارتفع إنفاقها على الصحة من 4.3% عام 2019 ليصل إلى 4.6% عام 2020، ولكن لازالت مؤشرات الفقر في مصر مرتفعة وبحاجة لبذل العديد من الجهود لخفض معدل الفقر والقضاء عليه.

نتائج الدراسة

نظراً لامتداد الحدود الزمنية للدراسة حيث مرت الدولة المصرية بأحداث هامة ومؤثرة خلال تلك الفترة كان لها آثار هامة على متغيرات الدراسة يمكن تقسيم النتائج حسب الفترة الزمنية الى فترتين تمتد الفترة الأولى من عام 1995 – 2013، الفترة الثانية من عام 2014–2021.

نتائج الفترة الأولى:

1–شهدت تلك الفترة تراجعاً في مؤشرات الاستثمارات العامة للدولة كنسبة من الاستثمارات الكلية، كما شهدت نسبة الاستثمارات العامة الى الناتج المحلى الإجمالي تذبذبا شديداً خلال تلك الفترة وقد أثر انخفاض الإنفاق العام الاستثماري على كفاءة ونوعية الخدمات المقدمة في معظم مشروعات البنية التحتية الأساسية (مياه – صرف صحى – كهرباء – نقل) والأهم هو التأثير السلبى على قطاعي التعليم والصحة وقد أثر انخفاض الاستثمار العام على استفادة الفقراء من الخدمات العامة خلال تلك الفترة.

2–لم تنجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة في استهداف ظاهرة الفقر حيث ساهم ضعف الأداء الاقتصادي في تدنى مستوى الدخول، وعلى الرغم من تزايد النمو للناتج المحلى الإجمالي الى أنه لم يستهدف الفقر ولم يحقق التوازن بين الريف والحضر ومحافظات الوجه البحري والقبلي حيث لوحظ تحيز هذا النمو لصالح الأغنياء وعدم تمكين الفقراء من الخروج من بوتقة الفقر.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110–0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178–2636

3-رغم اتساع شبكات الأمان الاجتماعي خاصة المعاشات الاجتماعية خلال تلك الفترة إلا أنها عانت من سوء التوجه للفقراء.

نتائج الفترة الثانية:

1-زادت نسب الإنفاق الاستثماري في المجال الصحي خلال تلك الفترة حيث تشير البيانات الى تحقيق أعلى نسب إنفاق على الخدمات الصحية خلال تلك السنوات نتيجة لاتجاه الدولة لتنفيذ العديد من المبادرات الصحية وذلك بالتوازي مع تطوير المستشفيات الحكومية ومستوى الخدمة المقدمة.

2-ساهمت برامج الحماية الاجتماعية والمبادرات في توفير قدر من الحماية الاجتماعية للفقراء وخفض معدل الفقر وتحسين حصة الدخل كما شهدت معدلات الإنفاق الاستهلاكي للفرد والأسرة تحسن ملحوظ ولكن ما زالت مؤشرات الفقر في مصر مرتفعة وبحاجة لبذل العديد من الجهود.

3-تحسنت النسبة المئوية للإنفاق الاستثماري الحكومي على التعليم خلال تلك الفترة.

الخلاصة

لم تنجح برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة 2013/1995 في استهداف ظاهرة الفقر حيث ساهم ضعف الأداء الاقتصادي في تدنى مستويات الدخول، وتصاعد نسبة التضخم من 4% إلى 4.7% ثم 7.2% و 8.6% خلال السنوات المالية 2003/2002، 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006 على التوالي وتزايدت نسبته لتصل في 2008/2007 إلى 20.2% وهذا هو أعلى معدل له منذ أوائل التسعينات نظراً لتزايد أسعار السلع الغذائية عالمياً وانتقال أثر هذه الزيادة في أسعار السلع الأخرى، مما افضى لانخفاض درجة الاكتفاء الذاتي منها وزيادة وارداتها، وعلى الرغم من تزايد النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من 4.6% إلى 6.9% ثم 7.1%، إلى 7.2% في السنوات المالية 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007 على التوالي، إلا أنه لم يستهدف الفقر ويتوازن بين الريف والحضر ومحافظات الوجه البحري والقبلي حيث لوحظ تحيز هذا النمو لصالح الأغنياء وعدم تمكين الفقراء من الخروج من بوتقة الفقر.

سببت ثورة 25 يناير 2011 العديد من التأثيرات السلبية أدت إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي في مصر حيث عانى من تفاقم الاختلالات الهيكلية به، والتأثير على أهم مؤشراته الكلية ومؤشرات التعامل مع العالم الخارجي.

تأثرت مؤشرات الاقتصاد الكلية والتي كان أبرزها تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وعدم استقراره وذلك لاعتماده الأكبر على قطاعات اقتصادية متأثرة بالعوامل الخارجية والأزمات مثل قطاعات السياحة والاستخراجات وقناة السويس، كذلك الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتحويلات المصريين من الخارج بشكل كبير، كذلك دائماً ما كان الاستهلاك هو المحرك الرئيسي للنمو للاقتصاد المصري يقابله انخفاض مساهمة الصادرات والاستثمار المحلى، ليصل معدل النمو إلى 1.8% عام 2011 بعدما كان 5.1% عام 2010 ومن ثم إلى 4.3% بحلول عام 2016.

يمكن القول بأن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2016-2019 ربما ساهم في تحسين أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلى ولكن هناك بعض المؤشرات التي لم تستجب للتحسن مثل عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، كذلك كان النمو الاقتصادي المتحقق يعود لمساهمة القطاعات التي تتأثر كثيراً بالعوامل الخارجية والمحلية بالنسبة الأكبر في حين لم يشهد قطاعات هامة كالصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات المساهمة المرجوة منه بما

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يخلق إنتاج محلى حقيقي يكفى الطلب المحلى ويخلق فائض للتصدير لاسيما في ظل تطبيق سياسات مثل تحرير سعر الصرف.

حاولت الدولة بذل العديد من الجهود من أجل معالجة مشكلة الفقر الذي زاد معدلاته في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتبارا من عام (2016)، حيث حاولت خلق حزمة من البرامج والمبادرات تساعد على توفير قدر من الحماية الاجتماعية للفقراء والطبقات المتضررة.

ساعدت هذه الجهود ببداية التحسن في مؤشرات الفقر حيث وفقاً لبحث الدخل والإنفاق 2020/2019 انخفض معدل الفقر عند خط الفقر القومي إلى 29.7% وانخفض معدل الفقر عند خط الفقر المدقع إلى 4.5%، كذلك تحسنت حصة الدخل لأفقر 10% من السكان لترتفع إلى 4.2% بعدما كانت 3.8% عام 2018 وشهد معامل جيني ثبات عند 47% حيث نفس النسبة لعام 2018، كذلك وفقًا لبيانات البنك الدولي شهد مؤشر الفقر البشرى الثبات عند 82 مثل عام 2018، وارتفع إنفاقها على الصحة من 4.3% عام 2019 ليصل إلى 4.6% عام 2020، ولكن لازالت مؤشرات الفقر في مصر مرتفعة وبحاجة لبذل العديد من الجهود لخفض معدل الفقر والقضاء عليه.

توصيات الدراسة

1- المزيد من إجراءات تذليل العقبات أمام القطاع الخاص الصناعي وتوفير مناخ استثمار حقيقي يعتمد بشكل أساسي على مواجهة ومتابعة مشاكل الإنتاج.

2- المزيد من تعزيز فرص التعليم الجيد وذلك برفع مستوى الخدمات التعليمية الحالية وتدعيم التعليم التكنولوجي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

مراجع الدراسة

إبراهيم العيسوي, الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2007.

إبراهيم العيسوي، "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والعالمية الاقتصادية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (226)، معهد التخطيط القومي، 2010.

الخربوطلى ماجد محمد يسرى (2016): مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة الفقر في مصر، بحث منشور، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

أشرف العربي: الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، ورقة قدمت في ورشة العمل التي عقدها المجلس الوطني المصري للتنافسية حول الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري"، الإصدار رقم (2)، القاهرة 2008.

أمين، عبد الله صادق (2005): الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، رسالة ماجستير قسم إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

البنك الدولي، تقريرعن التنمية في العالم، ومؤشرات التنمية – أعداد متفرقة.

تقارير البنك المركزي السنوية، سنوات متفرقة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2005): ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي، صنعاء– الجمهورية اليمنية.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الليثي، هبة والبرادعي، مني (2006): أساليب وآليات استهداف الفقراء: دراسة منهجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة للتحليل الإحصائي، مجلس الوزراء المصري.

الوصيفى، فاطمة حسين محمد حسين (2015): دراسة اقتصادية لبرامج التنمية البشرية للفقراء بريف محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

تقرير التنمية البشرية (2010):

حسن، دينا سمير عبد الكريم (2016): شبكات الأمان الاجتماعى كمدخل للتخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، رسالة ماجستير، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

رشوان، مها محمد (2012): تقييم جهود التنمية البشرية في صعيد مصر (الفقر– الأمية– البطالة) رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2013): خريطة الفقر للاستهداف الجغرافي، مصر

عبد العزيز، هيام عبد الرشيد (2018): برنامج مقترح لمحددات الضمان الاجتماعي في مصر لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

عبد الهادى، ولاء عثمان عبدالفتاح (2018): آليات مقترحة فى ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر لمواجهة الفقر فى الريف المصري، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الزراعية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

غريب، هند محمد رضا (2015): رأس المال الاجتماعى وتحقيق الأمان الاجتماعي لفقراء الريف، رسالة ماجستير، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

هناء خير الدين وهبة الليثي، "النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد (242)، القاهرة 2007

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية 2010–2016، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2010–2016.

Abdel Fadil, Mahmoud**:** Education Expansion and Income Distribution in Egypt 1952-1977 Abdel Khalek,Gouda, , The political Economy of Income Distribution in Egypt Holmes, and Meyers publishers, Inc, New York, 1982.

El – laithy,Heba: "poverty alleviation and development, center for developing countries studies,the faculty of economics and political science, cairo university, 2000,p.12

El-Baradei, Mona**:** Towards a pro-poor Education policy for Egypt, in Nsssar, Heba and El-Laithy, Heba, eds socio Economic policies and poverty alleviation programs in Egypt, Cairo

World Bank, ARE**,** Education se tor reviewe progress and priorities for the future, vol. report, Washington, D.C, published at www.wordbank.org 2002m, PP.31-32.

THE EXTENT TO WHICH PUBLIC INVESTMENT SPENDING POLICIES AND SOCIAL PROTECTION PROGRAMS CONTRIBUTE TO TARGETING POVERTY AS ONE OF THE EGYPTIAN NATIONAL SECURITY ISSUES IN LIGHT OF EGYPT'S VISION 2030

Khaled O. Abdel Azim [(1)]; EL-Sayed A. Abdel Wahed [(2)]; Noha S. Donia [(1)]; Maged M. El-Kharboutly [(3)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) Egypt Higher Institute for Commerce & Computers Egypt Academy

ABSTRACT

Reducing poverty rates is one of the main goals of the United Nations Sustainable Development Goals and the goals and vision of the Egyptian state (2030). Despite the efforts made to confront poverty in Egypt in general and the Egyptian countryside in particular, the poverty rate is constantly increasing despite the Egyptian government's adoption of many protection programs. Social, and there is no doubt that the issue of poverty has serious repercussions on Egyptian national security. The study attempted to identify the multiple concepts of poverty and its indicators, the most important causes, and factors for the increase in the severity of poverty in Egypt during the study period, and to propose many mechanisms to target poverty. The study concluded that by increasing the proportion of public investment spending, especially (infrastructure, education, health) and overcoming obstacles facing the private industrial sector and providing a real investment climate that depends primarily on confronting and following up on production problems and enhancing quality education opportunities by raising the level of current educational services, supporting technological education and artificial intelligence applications, and creating more social program packages that help provide Some degree of social protection for the poor could improve poverty targeting indicators in Egypt.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178